مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاعي الزراعة والصناعة وبين الائتمان المقدم لهما في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٦٩ - ٢٠٠١م

د.عبد الله بن حاسن الجابري(*)

مقدمة:

للزراعة أهمية كبيرة في عملية التنمية فقد أشار (د.عاطف السيد، ١٣٩٨/ ١٩٧٨)[١] إلى دور الزراعة في التنمية بسبب أهميتها الأولية، وأن لها دوراً جوهرياً في إطار عملية التصنيع، فالقطاع الزراعي عليه أن يقدم عرضاً لعوامل الإنتاج اللازمة للصناعة، وعليه أن يساهم في توسيع نطاق أسواق السلع الصناعية، وأن يحقق زيادة في الإنتاج الزراعي تفوق الاستهلاك بحيث تتوافر مدخرات زراعية تساهم في تمويل القطاع الصناعي.

وأشار (د.خلف النمري، ١٤١٦/ ١٩٩٥)[٢] إلى دور القطاع الزراعي في عملية التنمية نظراً لما تحققه الزراعة من أهداف متعددة أهمها:

(١) توفير المنتجات الزراعية اللازمة لحياة الإنسان.

(٢) توفير المواد الخام الزراعية لقطاع الصناعة.

(٣) توفير فرص العمل للعمالة الزراعية.

(٤) توفير الموارد النقدية بالعملات الأجنبية من وراء الصادرات الزراعية.

ورغم هذه الأهمية فقد أشار (د.محمد علي الفرا، ١٤٠٦/ ١٩٨٦)[٣] إلى تدهور الأحوال الزراعية العربية لمجموعة من العوامل بعضها طبيعي كفقر التربة، وقلة الموارد المائية، أو ندرتها مما يعيق من عملية التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً، والبعض الآخر منها والي عدم توفر الموارد التمويلية

---

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى.

الكافية لإقامة البنية الأساسية في معظمها التي لاغنى عنها من أجل تحسين الأوضاع الزراعية (ماعدا الدول النفطية) .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التصنيع والنمو فيبدو أن هناك علاقة وثيقة بين التصنيع ونمو الدخل الحقيقي الفردي، وبين نمو الصناعة ونمو الإنتاج ككل فلقد أشار (1989, A,. p. Thirwall) في دراسته[٤] إلى هذه العلاقة، وتتلخص في فرض يتمثل في أن التصنيع هو المحرك للنمو، فإذا أخذنا علاقة متوسط نمو الناتج المحلي (م ن) بمتوسط نمو الإنتاج الصناعي (م ص) عبر الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)م لعينة من ٨١ دولة كانت المعادلة المقدرة هي:

م ن = ١,٤١٤ + ٠,٥٦٩ م ص

إحصائية (ت) (١١,٥٦٨)

ومن الواضح أن العلاقة بين متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (م ن) ومتوسط نمو الإنتاج الصناعي معنوية جداً كما تشير إحصائية (ت) ويلاحظ أن المعامل المقدر للانحدار يقل عن الواحد = ٠,٥٦٩ بمعني أن نمو الإنتاج الصناعي في المتوسط بمقدار واحد صحيح يصاحبه زيادة الناتج المحلي الإجمالي ـ في المتوسط ـ بمقدار ٠,٥٦٩ من الواحد، وهذا يعني أن نمو الإنتاج الصناعي يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول.

وبوضع م ن = م ص نحصل على معدل النمو الذي يقسم الدول إلى مجموعتين :

(١)مجموعة دول تنمو فيها الصناعة أسرع من نمو الإنتاج المحلي.

(٢)ومجموعة دول ينمو فيها الإنتاج الصناعي أقل من الإنتاج المحلي الإجمالي.

م ن = ١,٤١٤ + ٠,٥٦٩ م ن

∴ م ن ـ ٠,٥٦٩ م ن = ١,٤١٤

$$٠,٤٣١ \text{ م ن} = ١,٤١٤$$

$$\therefore \text{ م ن} = \frac{١,٤١٤}{٠,٤٣١} = ٣,٢٨ \qquad ٣.٣\%$$

وهذا المعدل هو معدل النمو الذي تنقسم عنده الدول إلى دول ينمو فيها الإنتاج الصناعي بمعدل أسرع من نمو الإنتاج المحلي الإجمالي. ودول ينمو فيها الإنتاج الصناعي بمعدل أقل من معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي.

وقد أشار(F.Johnston, and J.Mellor ؛ عام ١٩٦١م)[٥] وغيره إلى أن هناك أسباباً قوية لتوقع علاقة قوية بين نمو إنتاج الصناعة ونمو الاقتصاد ككل:

السبب الأول: أن نمو إنتاجية الصناعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو إنتاج قطاع الصناعة نفسه بسبب وجود زيادة في اقتصاديات الحجم سواء بالمفهوم الساكن أو الحركي. وغلة الحجم الساكنة تتعلق بحجم ونطاق الوحدات الإنتاجية وتتعلق بأبعاد الآلات والمعدات. أما اقتصاديات الحجم الحركية فتشير إلى زيادة العوائد المحفوزة بالتقدم التكنولوجي والتعلم بالممارسة وللاقتصاديات الخارجية في الإنتاج. فقطاع الصناعة هو القطاع الذي يمكن فيه توفير التكاليف وحدوث تقدم. وغالباً ما يشار إلى العلاقة بين نمو الإنتاجية ونمو الصناعة بقانون Verdoon وهذه العلاقة يمكن أن تقدم أساساً لتفسير نماذج الازدواجية الجغرافية(بين مجموعة دول متقدمة وأخرى نامية).

والأثر الثاني المحفوز الذي يمارسه النمو الصناعي على النمو ككل هو أنه كلما تسارع نمو الصناعة، كلما تسارع تحويل العمالة من القطاعات الأخرى للاقتصاد بسبب قانون تناقص الغلة.

وهنا يثور التساؤل التالي: ما الذي يحدد معدل النمو في الصناعة في المراحل المبكرة للنمو؟ والإجابة هي أن القوة المحركة للتصنيع ستأتي من قطاع الزراعة والذي يقدم المصدر الرئيسي للطلب التلقائي على السلع الصناعية. وفي المراحل المتقدمة للتنمية فإن الطلب علي السلع الصناعية يأتي من خارج البلد كعامل يحافظ علي قوة دفع النمو الصناعي.

ويشير (د. العشري حسين درويش ١٩٧٩)[٦] إلي أهمية التصنيع في الدول عموماً، وعلى وجه الخصوص في ألدول النامية باعتباره يحقق لها زيادة كبيرة في الدخل القومي ويمكن من خلاله القضاء علي البطالة البنيانية وتنويع الإنتاج القومي، هذا إلى جانب مساهمته في توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء الواردات الوسيطة والرأسمالية من البلدان المتقدمة. إضافة إلي ما تحققه الصناعات التصديرية من زيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات.

ومن الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

١- أهمية الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي التي توفر المواد الخام للقطاع الصناعي، كما أنها تساهم في توسيع نطاق أسواق السلع الصناعية، هذا إلى جانب توفيرها للموارد النقدية بالعملات الأجنبية.

٢- أهمية الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية أيضاً، فهي تساهم في القضاء علي البطالة البنيانية، هذا إلى جانب دورها في توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء السلع الوسيطة ونحو ذلك.

ولهذا يتضح أهمية الزراعة والصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن هنا يصبح الائتمان المصرفي المقدم لهما عنصراً هاماً للتكوين الرأسمالي لهذين القطاعين وخاصة في المملكة العربية السعودية. ويصبح سؤال البحث:

هل يتوافق الائتمان المصرفي المقدم إلى قطاع الزراعة والصناعة مع المساهمة النسبية لهذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية؟

وخطة الدراسة الحالية تسير على النحو التالي:

المبحث الأول: مدى توافق الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والائتمان المقدم له. ويتناول النقاط التالية:

١- الأهمية النسبية لإنتاج قطاع الزراعة.

٢- التطور الزمني للائتمان المقدم إلى قطاع الزراعة.

٣- نسبة الائتمان المقدم إلى قطاع الزراعة إلى الإنتاج الزراعي.

٤- مدى التوافق بين أهمية إنتاج القطاع الزراعي والائتمان المقدم له.

المبحث الثاني: مدى توافق الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والائتمان المقدم له. ويتناول النقاط التالية:

١- الأهمية النسبية لإنتاج قطاع الصناعة.

٢- التطور الزمني للائتمان المقدم إلى قطاع الصناعة.

٣- نسبة الائتمان المقدم إلى قطاع الصناعة إلى إنتاج الصناعة.

٤- الأهمية النسبية للائتمان المقدم لقطاع الصناعة من الائتمان الكلي.

٥- مدى التوافق بين أهمية إنتاج قطاع الصناعة والائتمان المقدم له.

وتبدأ الدراسة بعرض مبدئي للأهمية النسبية لقطاع الزراعة باعتباره من أقدم القطاعات في المملكة العربية السعودية، ثم قطاع الصناعة.

المبحث الأول
مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والائتمان المقدم له

يتناول هذا المبحث النقاط التالية:

١- الأهمية النسبية لإنتاج قطاع الزراعة.

٢- التطور الزمني للائتمان المقدم للقطاع الزراعة.

٣- نسبة الائتمان المقدم لقطاع الزراعي إلى الإنتاج الزراعي.

٤- مدى التوافق بين أهمية القطاع الزراعي والائتمان المقدم له.

١- الأهمية النسبية لإنتاج قطاع الزراعة

يُعد هذا القطاع من أقدم القطاعات في المملكة العربية السعودية ويدخل في نطاقه تربية الحيوان والدواجن. وقد تطور الإنتاج الزراعي بالمملكة العربية السعودية تطوراً ملموساً، فبالنظر إلي الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة في الشكل رقم (١) يلاحظ أن زيادة الإنتاج الزراعي خلال السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠م) كانت زيادة بمعدل متناقص (أي زيادة بطيئة). وفي الفترة التالية والتي تبدأ من ١٩٨٠ - ١٩٩٠م، كانت زيادة الإنتاج بمعدل متزايد وعليه فإن هذه الفترة تعتبر العصر الذهبي للإنتاج الزراعي في المملكة العربية السعودية، ومن بيانات جدول (١) قفزت قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة من ١٧٣٥ مليون ريال (١٩٨٠) إلى ٥٤٢٢ مليون ريال (١٩٩٠م) أي بنسبة زيادة بلغت ٢١٢,٥%، بمعنى أن قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة عام ١٩٩٠م كانت أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة عام (١٩٨٠) م، وهذه القفزة واضحة من جدول رقم (١) والرسم البياني رقم (١). ولن نخوض

في هذا البحث عن سبب قفزة قيمة الإنتاج الزراعي بهذا الشكل، ولكن ما يـهمنا هو المسار الزمني للإنتاج الزراعي، بمعنى مسار الإنتاج الزراعي عبر الزمن.

شكل رقم (١)

تطور الإنتاج الزراعي " بالمليون ريال"

خلال الفترة من (١٩٦٩ – ٢٠٠١م)

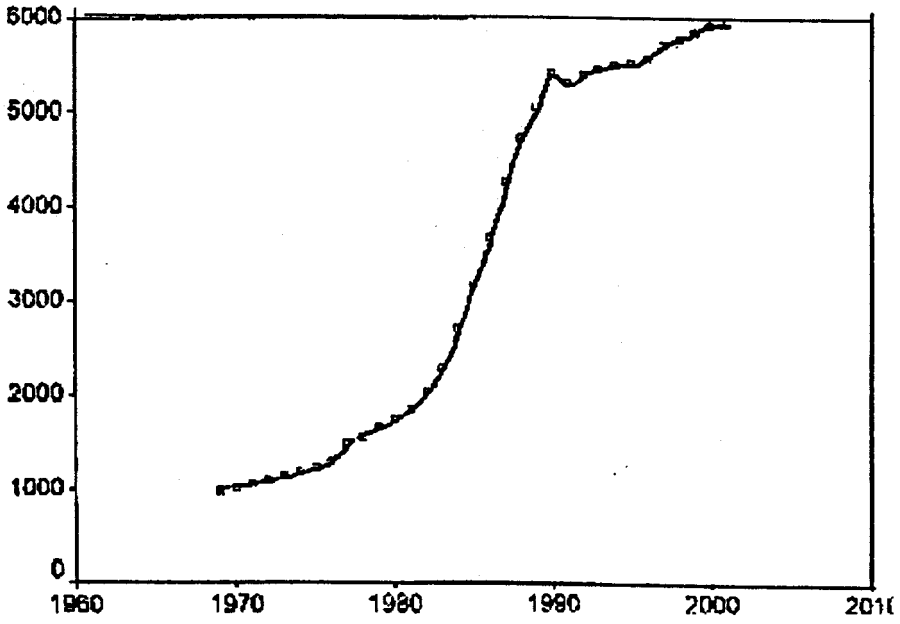

جدول (١)

الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة (ملايين الريالات)[٨]

(١٩٧٠ = ١٠٠)

السنة	قيمة الإنتاج الزراعي	السنة	قيمة الإنتاج الزراعي	السنة	قيمة الإنتاج الزراعي
١٩٦٩	٩٨٤	١٩٨٠	١٧٣٥	١٩٩١	٥٣٠٤
١٩٧٠	١٠١٨	١٩٨١	١٨٣٩	١٩٩٢	٥٣٩٩
١٩٧١	١٠٥٠	١٩٨٢	٢٠٢٣	١٩٩٣	٥٤٦٦
١٩٧٢	١٠٨٩	١٩٨٣	٢٢٨٦	١٩٩٤	٥٥٠٤
١٩٧٣	١١٣٠	١٩٨٤	٢٧٠٧	١٩٩٥	٥٥٢١
١٩٧٤	١١٧٤	١٩٨٥	٣١٩٣	١٩٩٦	٥٥٦٢
١٩٧٥	١٢٢١	١٩٨٦	٣٦٧٣	١٩٩٧	٥٧١٣
١٩٧٦	١٢٨٢	١٩٨٧	٤٢٧٥	١٩٩٨	٥٧٧٠
١٩٧٧	١٤٨٣	١٩٨٨	٤٧٣٦	١٩٩٩	٥٨٥٠
١٩٧٨	١٥٥٠	١٩٨٩	٥٠٦٨	٢٠٠٠	٥٩٩٣
١٩٧٩	١٦٤٠	١٩٩٠	٥٤٢٢	٢٠٠١	٥٩٥٠

المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، التقرير ٣٧، ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م جدول (٢) من ص ٣٧٣ – ٣٧٦.

- ويلاحظ أن الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة بدأ مسارا زمنيا جديدا تقريبا ابتداءا من عام ١٩٩١م، حيث بدأ يتزايد ولكن بمعدل متناقص على مدار الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠١م)، وبلغت نسبة الزيادة في الإنتاج الزراعي خلال تلك الفترة ناقص: حوالي ١٠,٢٠% حيث بلغت قيمة الإنتاج الزراعي

بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠١م مثل قيمة لإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١م.

- أما عن الخصائص الوصفية للإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة فيعرضها الجدول رقم (٢) التالي:

جدول (٢)

الخصائص الوصفية للإنتاج الزراعي

(مليون ريال بالأسعار الثابتة)

الفترة	عدد المشاهدات	متوسط	انحراف معياري	معامل الاختلاف
١٩٦٩-٢٠٠١م	٣٣	٩٥٤,٧٣٥٢٥	٨٥٢,١٦٣٢٤٧٦	٠,٨٩٢٥٦

ومن هذا الجدول يتضح أن متوسط قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة منخفضا خلال الفترة مقارنا بدرجة تقلب هذا الإنتاج مقاسا بالانحراف المعياري، فعلي حين كان متوسط هذا الإنتاج ٩٥٤,٧٣٥٢٩ مليون ريال، فإن الانحراف المعياري ٨٥٢,١٦٣٢ مليون ريال، وعليه فإن مقياس هذا التقلب النسبي مرتفعا حوالي (٠,٨٩) ولكن من الرسم البياني رقم (١) والجدول رقم (١) يتضح أن قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة يتزايد، مما يعني أن تزايد الإنتاج الزراعي كان كبيرا في هذه الفترة، حيث بلغ الحد الأدنى للإنتاج الزراعي في عام ١٩٦٩م حوالي ٩٨٤ مليون ريال، بينما بلغ الحد الأقصى ٥٩٥٠ مليون ريال في عام ٢٠٠١م، وعليه فإن التقلب سيؤخذ بمعني توسع الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة في المملكة العربية السعودية.

والسؤال الآن هل واكب الائتمان المقدم للقطاع الزراعي الزيادة في الإنتاج الزراعي؟

٢ـ التطور الزمنى للائتمان المصرفي المقدم إلى قطاع الزراعي

بإلقاء نظرة عامة على الائتمان المقدم لقطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية نجد أنه بدأ بحوالي ٩٨٤مليون ريال عام ١٩٦٩م، ثم وصل إلي أقصي ائتمان ممنوح إلى القطاع الزراعي عام (١٩٩٣م) وهو ٢٨٥٣ مليون ريال، ثم تناقص إلى ١٩٦٩ مليون ريال عام (١٩٩٥م)، ثم أرتفع إلى ٢٣٣٠ مليون ريال عام ١٩٩٦م ثم تناقص حتى وصل إلى ١٢٦٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠م، ثم أرتفع إلى ٢١٣٨ مليون ريال عام ٢٠٠١م.

ومن الرسم البياني شكل رقم (٢) يتضح اتجاه عام الائتمان المقدم للقطاع الزراعي نحو التزايد، حيث كما ذكرنا أن الائتمان المقدم لهذا القطاع بدأ بـ ٩ مليون ريال في عام (١٩٦٩م)، ثم وصل إلى ٢١٣٨ مليون ريال عام (٢٠٠١م).

ومن الرسم البياني يتضح أن الاتجاهات العامة للائتمان المقدم للقطاع الزراعي تتمثل في وجود فترتي طفرة لهذا الائتمان هما:

الفترة الأولى من ١٩٦٩ حتى ١٩٨٥م

وفي هذه الفترة زاد الائتمان المقدم للقطاع الزراعي بمعدل متزايد، وكانت هذه الزيادة في بداية الفترة متواضعة من ٩ مليون ريال عام ١٩٦٩م، إلى ١٠ مليون ريال علي ١٩٧٠، ١٩٧١م ثم ١١ مليون ريال عام ١٩٧٢، وهي زيادات متواضعة، ثم قفز حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الزراعي من ١١ مليون ريال (١٩٧٢) إلى ٢٠ مليون ريال عام (١٩٧٣م)، وبدأت زيادة الائتمان الزراعي بمعدل متزايد بعد ذلك حتى وصل ١٠٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥م، ومن الواضح أن هذه القفزة في الائتمان الزراعي عاصرت بداية ارتفاع أسعار النفط ثم زادت مع الارتفاع في أسعاره حتى وصلت الزيادة قمتها في فترة الطفرة فمع توافر موارد تمويلية، زاد حجم الائتمان إلى القطاع

الزراعي، ويمكن التفكير في أن هذا الائتمان ساهم في بناء البنية الأساسية للقطاع الزراعي متمثلة في بناء التكوين الرأسمالي لأدوات الري والاستصلاح وتمويل رأس المال العامل للقطاع الزراعي.

جدول (٣)

الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي

" ملايين الريالات "

السنة	حجم الائتمان الممنوح		السنة	حجم الائتمان الممنوح	
فترة الطفرة الأولي (١٩٦٩-١٩٨٥)			فترة الطفرة الثانية (١٩٨٦-١٩٩٣)		
١٩٦٩	٩	فترة الركود المبدئية	١٩٨٦	٩٩٠	فترة ركود مبدئية
١٩٧٠	١٠		١٩٨٧	٩٦٧	
١٩٧١	١٠		١٩٨٨	١٠١٩	
١٩٧٢	١١		١٩٨٩	١١٢٤	
١٩٧٣	٢٠		١٩٩٠	١١٩٣	
١٩٧٤	٣٤		١٩٩١	١٦٠٤	
١٩٧٥	٣٨		١٩٩٢	٢٠٧١	
١٩٧٦	٣٨		١٩٩٣	٢٨٥٣	
١٩٧٧	٧٤		فترة تقلب الائتمان الزراعي (١٩٩٧-٢٠٠١م)		
١٩٧٨	١٤٧				
١٩٧٩	١٦٩		١٩٩٤	٢٧٠٨	
١٩٨٠	٢٣٢		١٩٩٥	١٦٦٩	
١٩٨١	٤٠٨		١٩٩٦	٢٣٣٠	
١٩٨٢	٤٩٥		١٩٩٧	١٢١١	
١٩٨٣	٩٣١		١٩٩٨	١٠٥٨	
١٩٨٤	١٠٧٣		١٩٩٩	١٤٥٨	
١٩٨٥	١٠٤٥		٢٠٠١	١٢٦٠	
			٢٠٠١	٢١٣٨	

المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ٣٧، ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) جدول رقم ٩ ص ٣١٩.

الفترة الثانية من ١٩٨٦ – ١٩٩٣م

ومن أهم ملامح هذه الفترة أنها بدأت بانخفاض حجم الائتمان المقدم للقطاع الزراعي من ١٠٤٥ مليون ريال (١٩٨٥م) إلي ٩٩٠ مليون ريال (١٩٨٦م) ثم إلي ٩٦٧ مليون (١٩٨٧). ثم بدأت الطفرة الثانية الائتمان المقدم

للقطاع الزراعي بزيادة في حجم الائتمان من ٩٦٧ مليون (١٩٨٧) إلى ١٠١٩ مليون (١٩٨٨م). واستمرت الزيادة بمعدل سنوي متزايد حتى وصل حجم الائتمان الزراعي إلى ٢٨٥٣ مليون ريال وبمعدل زيادة كلية في الفترة (١٩٨٨) إلى (١٩٩٣) حوالي ١٨٠%، وبمتوسط سنوي حوالي ٣٦% ورغم أن هذه الزيادة كبيرة إلا أنها أقل من معدل الزيادة السنوي لفترة الطفرة الأولي، حيث زاد حجم الائتمان من ٩ مليون (١٩٦٩م) إلي ١٠٤٥ مليون (١٩٨٥م) وهي زيادة تبلغ أكثر من ١١٦ ضعف، لأن بداية الائتمان في بداية الطفرة الأولي كانت صغيرة (٩مليون)، نظرا لأن الموارد التمويلية في بداية تلك الفترة كانت ضئيلة، ولم تكن أسعار النفط قد بدأت في الزيادة، فالزيادة في أسعار النفط ومن ثم تراكم الموارد التمويلية التي يمكن تقديم الائتمان منها بدأت من أواخر عام ١٩٧٣،بالتحديد من بداية عام ١٩٧٤م، وهذا واضح من قفزة الائتمان من ٢٠ مليون (١٩٧٣) إلي ٣٤ مليون (١٩٧٤) طبقا لبيانات جدول (٢).

شكل رقم (٢)

الائتمان المقدم للقطاع الزراعي

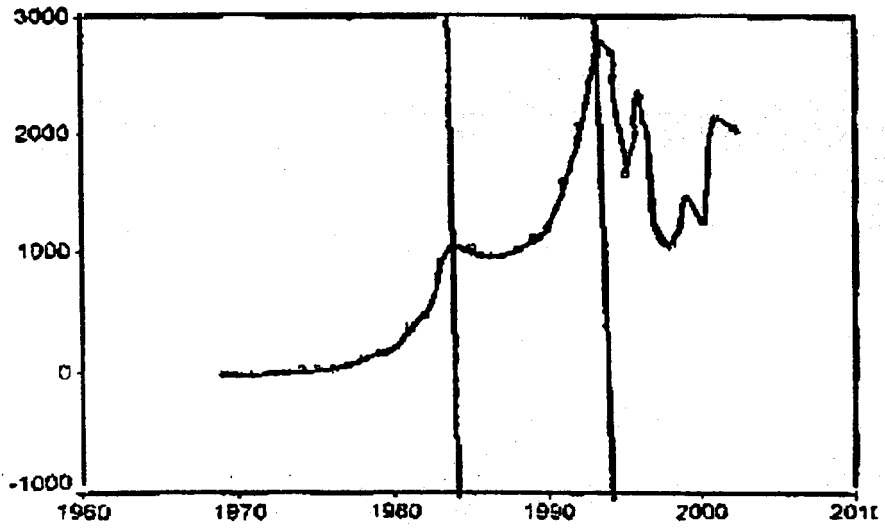

وبمقارنة المسار الزمني لفترة الطفرة الأولي (١٩٦٩- ١٩٨٥م) بالمسار الزمني لفترة الطفرة الثانية (١٩٨٦ - ١٩٩٣م) في الرسم البياني شكل رقم (٢) نجد أن قفزة الطفرة الأولي أقل بكثير من قفزة الطفرة الثانية، حيث أن المسار الزمني في الفترة الثانية تصاعد سريعا، فالقفزة جاءت مع زيادة حجم الائتمان من ٩٦٧ مليون ريال (١٩٨٧) إلي ٢٨٥٣ مليون ريال، وهي قفزة كبيرة مقارنة بقفزة فترة الطفرة الأولي. ويلاحظ أن فترتي الطفرة الائتمانية للقطاع الزراعي تميزت بفترة ركود في البداية، ففترة ركود الفترة الأولي كانت في السنوات (١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢م)، حيث كان حجم الائتمان الممنوح خلالها علي التوالي (٩، ١٠، ١١ مليون ريال). أما فترة ركود فترة الطفرة الثانية فكانت في العامين ١٩٨٦، ١٩٨٧م، حيث كان حجم الائتمان الممنوح (٩٩٠، ٩٦٧ مليون) وهو حجم أقل من الائتمان الممنوح في السنوات السابقة لهذا القطاع في عام ١٩٨٦م والسنوات اللاحقة لعام ١٩٨٧م. والمسار الزمني لفترة الطفرة الأولي (١٩٦٩ - ١٩٨٥م) يوضح فترة سكون للائتمان في السنوات الأولي بينما يوضح المسار الزمني لفترة الطفرة الثانية (١٩٨٦ - ١٩٩٦م) فترة هبوط لحجم الائتمان في السنوات الأولي، وما عدا تلك السنوات تميزت فترتي الطفرة بتزايد حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي.

الفترة الثالثة: فترة تقلب الائتمان الزراعي (١٩٩٧-٢٠٠١م) لإيضاح خصائص هذا التقلب نلقى نظرة على بيانات الجدول رقم (٤):

جدول (٤)

فترة تقلب الائتمان الزراعي (١٩٩٧ - ٢٠٠١م)

السنة	حجم الائتمان (مليون ريال)	السنة	حجم الائتمان (مليون ريال)
١٩٩٦	٢٣٣٠	١٩٩٩	١٤٥٨
١٩٩٧	١٢١١	٢٠٠٠	١٢٦٠
١٩٩٨	١٠٥٨	٢٠٠١	٢١٣٨

والبيانات الواردة في الجدول السابق، والرسم البياني توضح تقلبات عنيفة في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي، فحجم الائتمان الزراعي انخفض من ٢٣٢٠ مليون ريال (١٩٩٦م) إلى ١٢١١ مليون ريال (١٩٩٧) بنسبة انخفاض بلغت ٤٨% تقريبا، أي أن الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي انخفض إلى نصف ما كان عليه ثم انخفض إلي ١٠٥٨ مليون ريال في عام ١٩٩٨م، وبنسبة انخفاض بلغت ١٢,٦٣% عام ١٩٩٨م عما كان عليه في العام السابق ١٩٩٧م ثم ارتفع إلي ١٤٥٨ مليون ريال ١٩٩٩م بزيادة نسبتها ٣٧,٨% عام ١٩٩٩م عما كان عليه في عام ١٩٩٨م. ثم انخفض إلى ١٢٦٠ مليون (عام ٢٠٠٠م) وبنسبة انخفاض ١٥,٧% عما كان عليه عام ١٩٩٩م، ثم زاد إلي ٢١٣٨ مليون ريال (عام ٢٠٠١م) وبنسبة زيادة بلغت حوالي ٧٠% عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠م.

جدول (٥)

نسب التغير في الائتمان الزراعي في الفترة (١٩٧٧ - ٢٠٠١م)

السنة	نسبة التغير في الائتمان الممنوح إلي القطاع الزراعي (من السنة السابقة)
١٩٧٧	- ٤٨%
١٩٩٨	-١٢.٦٣%
١٩٩٩	+ ٣٧.٨%
٢٠٠٠	-١٥.٧%
٢٠٠١	+ ٧٠%

ومن الواضح تقلب الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي تقلبات شديدة في الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠١م). كما يتضح من الأرقام السابقة والنسب المئوية الواردة في جدول (٥)، والرسم البياني رقم (٢) والذي يوضح المسار الزمني

لتلك الفترة يعكس تلك التقلبات الكبيرة في الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي. ويعزى هذا التقلب إلى أن زيادة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة كانت بطيئة على مدار عقد التسعينات من القرن الماضي، كما يتضح من جدول (١).

وهناك مؤشرات أخري تعكس أهمية الائتمان المقدم إلي قطاع الزراعة هي:

- نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة إلى الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة.
- نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة من الائتمان الكلي.
- الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي .

وفيما يلي تفصيل لتلك النقاط:

٣- نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة إلي الإنتاج الزراعي

يهدف التحليل في هذه النقطة إلي إيضاح نصيب كل وحدة منتجة من الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة من الائتمان المقدم إلى القطاع الزراعي، فرغم أن هذا الائتمان يقدم كتمويل، إلا أنه ينفق علي شراء عناصر ومستلزمات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى بناء المرافق الأساسية كمرافق الري وآلاته ووسائل الاستصلاح الزراعي ونحو ذلك. وبالتالي فإن التمويل المقدم للقطاع الزراعي يترجم في نهاية المطاف إلى عناصر ومستلزمات إنتاج ومن ثم يصبح من المقبول النظر إليه علي أنه مساهم - وإن كان بطريق غير مباشر - في العملية الإنتاجية الزراعية. وتطور الإنتاج الزراعي يتطلب توافر التمويل اللازم وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٦)

نسبة الائتمان المصرفي إلي الإنتاج الزراعي في المملكة العربية السعودية الاسعار الثابتة

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٦٩	%٠.٩	١٩٨٠	%١٣.٤	١٩٩١	%٣٠.٢
١٩٧٠	%١	١٩٨١	%٢٢.٢	١٩٩٢	%٣٨.٤
١٩٧١	%١	١٩٨٢	%٢٤.٥	١٩٩٣	%٥٢.٢
١٩٧٢	%١	١٩٨٣	%٤٠.٧	١٩٩٤	%٤٩.٢
١٩٧٣	%١.٨	١٩٨٤	%٣٩.٦	١٩٩٥	%٣٠.٢٣
١٩٧٤	%٢.٩	١٩٨٥	%٣٢.٧	١٩٩٦	%٤١.٨٩
١٩٧٥	%٣.١	١٩٨٦	%٢٧	١٩٩٧	%٢١.٢٠
١٩٧٦	%٣	١٩٨٧	%٢٢.٦	١٩٩٨	%١٨٣٤
١٩٧٧	%٥	١٩٨٨	%٢١.٥	١٩٩٩	%٢٤.٩٢
١٩٧٨	%٩.٥	١٩٨٩	%٢٢.٢	٢٠٠٠	%٢١.٤
١٩٧٩	%١٠.٣	١٩٩٠	%٢٢	٢٠٠١	%٢٣.٨

المصدر: أرقام محسوبة من قسمة أرقام جدول رقم (٣) على أرقام جدول (١).

شكل رقم (٣)
نسبة الائتمان الزراعي إلى الإنتاج الزراعي
في المملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة

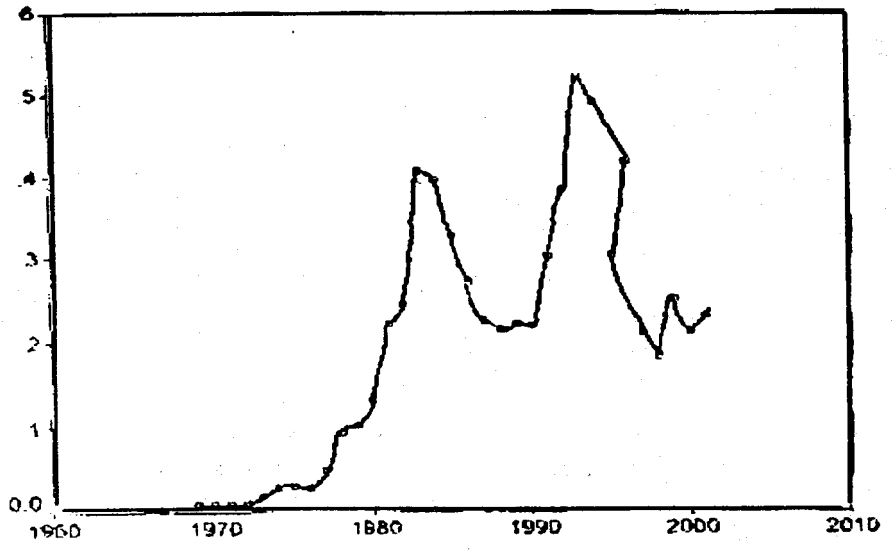

تعبر نسبة الائتمان الزراعى إلى الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة عن نسبة مساهمته التمويل غير الذاتي في تمويل ما مقداره ١٠٠ ريال من الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة، ومن المعلوم أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل غير الذاتي في تمويل العملية الإنتاجية، كلما أرتفع مؤشر التنمية المالية. ومن الجدول رقم (٥) والرسم البياني رقم (٣) السابقين يمكن تقسيم نسبة الائتمان الزراعي إلي الإنتاج الزراعي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة (١٩٦٩ - ٢٠٠١م) إلى أربع مراحل هي:

مرحلة القفزة الكبرى (١٩٦٩ - ١٩٨٣م)

وفي هذه المرحلة قفزت نسبة التمويل الذاتي من ٠,٩% إلى حوالي ٤٠,٧%، بمعني أن الائتمان الزراعي المقدم كنسبة إلى الإنتاج الزراعي كان مقداره ضئيلا، حيث كانت نسبته تقل عن ١% من قيمة هذا الإنتاج، وظل عند ١% في السنوات من (١٩٧٠ - ١٩٧٢م) ثم أصبح ١,٨% عام ١٩٧٣م بمعني أن كل ١٠٠ ريال (بالأسعار الثابتة) من الإنتاج الزراعي كان نصيبها في الائتمان الزراعي حوالي ١,٨ ريال، وحدثت بعد ذلك قفزات في هذه النسبة حتى وصلت إلي ٤٠,٧%، وهذا يعني أن كل ١٠٠ ريال من الإنتاج الزراعي يقابلها تمويل بالائتمان المصرفي مقداره ٤٠,٧ ريال، وهذا يعني إتباع سياسة ائتمانية توسعية للقطاع الزراعي، وفي الوقت نفسه يوضح ميل الحكومة إلي اهتمام أكبر بالقطاع الزراعي، الذي شهد إنتاجه توسعا كبيرا كما أتضح لنا من جدول (١) والشكل البياني رقم (١) ولقد قفز الإنتاج الزراعي وفقا للأسعار الثابتة سنة ١٩٧٠م من ٩٨٤ مليون ريال عام ١٩٦٩م إلى ٢٢٨٦ مليون ريال عام ١٩٨٣م ، وهذا يعني أن إنتاج عام ١٩٨٣م يزيد عن إنتاج ١٩٦٩م زيادة صافية نسبتها ١٣٢,٣٢%. ولتحقيق تلك الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي (بقيم ثابتة) تطلب الأمر زيادة كبيرة في كميات عناصر الإنتاج التي تعمل في القطاع الزراعي، ولتوفير تلك الكميات من عناصر الإنتاج الزراعي كان لابد

من توفير تمويل غير ذاتي بجانب التمويل الذاتي الذي يستطيع المزارعون توفيره من مدخراتهم، وذلك لدفع الأجور الزراعية أو شراء مكونات رأس المال الزراعي من ميكنة للري وجرارات وآلات للحرث والأسمدة والمبيدات الحشرية أو بناء الحظائر وتوفير الاعلاف والرعاية البيطرية، وشراء سلالات من الحيوانات والدواجن سواء للبيض أو للحم ٠٠٠الخ.

ولا شك أن الإنتاج الزراعي (بقيم حقيقية) قفز قفزات كبيرة في المملكة العربية السعودية، مما أدي إلي الاكتفاء الذاتي في القمح ومنتجات الدواجن والخضروات، وهذا لم يتحقق إلا بتوفير التمويل اللازم للإنتاج الزراعي وهذا قد يفسر القفزة الكبرى في التمويل الزراعي.

مرحلة الركود الائتماني المؤقت (١٩٨٤ - ١٩٨٧م)

بالنظر إلي الشكل البياني رقم (٣) والجدول رقم (٥) يلاحظ أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي إلي إنتاج القطاع الزراعي قد هبطت من ٤٠,٧% (١٩٨٣م) إلي ٣٩,٦% عام (١٩٨٤م)، وهذا يعني أن سنة الركود تبدأ من عام ١٩٨٤، واستمر هذا الانخفاض، وحيث أن هذه النسبة هي النسبة (الائتمان الممنوح إلي القطاع الزراعي / الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة). ولمعرفة لماذا مالت هذه للانخفاض، فإن لنا أن نبحث ماذا حدث للائتمان الممنوح للقطاع الزراعي وماذا حدث للإنتاج الزراعي خلال السنوات المذكورة من جدول (١) نجد أن الإنتاج الزراعي (بالأسعار الثابتة) قد زاد من ٢٧٠٧ مليون ريال عام (١٩٨٤م) الى ٤٢٧٥ مليون ريال (١٩٨٧م)، والائتمان الممنوح للقطاع الزراعي قد انخفض من ١٠٧٣ مليون ريال (١٩٨٤) إلي ٩٦٧ مليون ريال، فنسبة زيادة الإنتاج الزراعي حوالي ٥٨% ونسبة نقص الائتمان الزراعي حوالي ١٠% خلال فترة الركود، وزيادة الإنتاج الزراعي ونقص التمويل

المصرفي المقدم إلي القطاع الزراعي قد ساهم في انخفاض نسبة الائتمان إلي الإنتاج الزراعي من ٣٩,٦% عام (١٩٨٤) إلى ٢٢,٦% عام (١٩٨٧).

ويمكن تفسير استمرار زيادة الإنتاج الزراعي رغم تناقص نسبة الائتمان الزراعي ، بأن التوسع الاقتصادي في القطاع الزراعي السابق علي سنة ١٩٨٤م، قد خلق طاقة إنتاجية ضخمة في القطاع الزراعي، وخفض فرص الاستثمار الزراعي، نتيجة لاستغلال معظم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي في الفترة السابقة علي عام (١٩٨٤)، وبالتحديد في الفترة (١٩٦٩ - ١٩٨٣م) ونتيجة لهذا النقص في الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي انخفض الطلب علي الائتمان الزراعي، ولكن التكوين الرأسمالي وكميات عناصر الإنتاج التي تراكمت علي مدار الفترة السابقة علي عام (١٩٨٤م)، قد مكن القطاع الزراعي من التوسع، وحيث أن القطاع الزراعي استمر في التوسع مع تناقص الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي، فإن تلك الفترة يمكن تسميتها بمرحلة الركود الائتماني.

مرحلة القفزة الثانية (١٩٨٩ - ١٩٩٤م)

وتتميز هذه المرحلة بأن نسبة الائتمان إلي الإنتاج الزراعي قد قفزت من ٢٢,٢% (١٩٨٩) إلي ٤٩,٢% عام ١٩٩٤م، وهذا ما يتضح من جدول رقم (٦)، مما يعني أنها زادت بأكثر من الضعف، فالإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة (من جدول ١) زاد من ٥٠٦٨ مليون ريال (١٩٨٩م) إلي ٥٥٠٤ مليون ريال (١٩٩٤) بنسبة ٨,٦%. ومن جدول (٣) زاد حجم الائتمان في نفس السنوات من ١١٢٤ مليون ريال (١٩٨٩م) إلي ٢٧٠٨ مليون ريال (١٩٩٤) وبنسبة زيادة بلغت ١٤١%، بمعنى أن نسبة زيادة الائتمان الممنوح إلي القطاع الزراعي كانت أكبر من نسبة زيادة الإنتاج الزراعي بحوالي ١٦ مرة. مما أدي إلى ارتفاع نسبة الائتمان الزراعي إلي الإنتاج الزراعي، ارتفاعا كبيرا، ويبدو

أن التوسع في القطاع الزراعي في هذه المرحلة أصبح مكثفا لرأس المال، حيث شهد زيادة كبيرة في الطلب الزراعي علي الائتمان، وربما توسع استخدام الآلات علي نطاق واسع، وربما ترتب علي التوسع الزراعي زيادة في تأجير العمالة الأجنبية، ومن ثم زاد الطلب علي الائتمان لدفع تكلفة الزيادة في الطلب علي عنصر العمل، وقد تكون الزيادة في الطلب علي الائتمان الزراعي لتغطية زيادة في التكاليف (تكاليف العمل والآلات والمعدات والأسمدة) وعلي هذا فإن الطلب علي الائتمان من قبل القطاع الزراعي يرتبط بتحول القطاع الزراعي من مرحلة الإنتاج الزراعي كثيف العمل إلي مرحلة الإنتاج الزراعي المكثف لرأس المال، ومن التحول من مرحلة الإنتاج الزراعي بغرض الاستهلاك الذاتي إلي مرحلة الإنتاج الزراعي بغرض البيع في السوق (المحاصيل النقدية) ومن مرحلة الزراعة علي النطاق العائلي والمزارع العائلية الصغيرة إلي مرحلة الزراعة الرأسمالية التي أساسها الإنتاج الكبير، فالقطاع الزراعي اعترته تغيرات وتحولات جذرية مع تغير نمط الإنتاج وأسلوبه، وتغير توليفة عناصر الإنتاج التي تساهم في الإنتاج الزراعي، وتغير الهدف من الإنتاج الزراعي، وتغير القيم الاجتماعية تجاه العمل الزراعي وممارسة الأنشطة الزراعية، كل تلك العوامل تؤثر علي الطلب علي الائتمان الزراعي، فالانتقال من الإنتاج الزراعي التقليدي إلي الإنتاج الزراعي الحديث، لا شك يصحبه زيادة في الطلب علي الائتمان في شكل طفرات غير متجانسة.

مرحلة الركود الائتماني (١٩٩٥ – ٢٠٠٠م)

وفي هذه المرحلة انخفضت نسبة الائتمان من ٣٠,٢٣% عام ١٩٩٥م إلى ٢٣,٠٨% (٢٠٠١م) وهذا ما يتضح من جدول رقم (٦). وبالرجوع إلي الإنتاج الزراعي في جدول (١) نجد أن هذا الإنتاج (بالأسعار الثابتة) قد زاد من ٥٥٢١ مليون ريال عام (١٩٩٥م) إلى ٥٩٥٠ مليون ريال عام (٢٠٠١م) وأن الائتمان الزراعي قد زاد أيضا من ١٦٦٩ مليون ريال عام (١٩٩٥م) إلى

٢١٣٨ مليون ريال عام (٢٠٠١م)، فنسبة زيادة الإنتاج الزراعي حوالي ٧,٧٧% أما نسبة الزيادة في الائتمان فحوالي ٢٨,١%، ولكن نسبة زيادة الائتمان زيادة خادعة، فبالنظر إلى الائتمان في جدول (٣) خلال السنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠١م) نجد أن تلك الفترة هي فترة تقلب ائتماني وهذا واضح من الشكل البياني رقم (٢) ومن جدول (٥)، حيث وجدنا أن نسبة التغير في الائتمان (-٤٨%) عام ١٩٩٧، (-١٢,٦٣%) عام ١٩٩٨، (+ ٣٧,٨%) عام ١٩٩٩م ثم (-١٥,٧%) عام ٢٠٠٠م، (+٧٠%) عام ٢٠٠١م، وهي تقلبات شديدة تجعل من الصعب التوصل إلى اتجاه عام محدد، وإن كانت النسبة مالت للإنخفاض، وبالطبع فإن القطاع الزراعي وصل في تلك المرحلة إلي ما يمكن تسميته بمرحلة النضج واكتساب الخبرة، ولكن من الصعب حينئذ إعطاء تفسير لتلك التقلبات في نسبة الائتمان الزراعي إلي الإنتاج الزراعي.

والآن نأتي للنقطة الأكثر أهمية وهي مدي التوافق بين الأهمية النسبية للقطاع الزراعي والوزن النسبي للائتمان المقدم له.

٤- مدى التوافق بين أهمية القطاع الزراعي والائتمان المقدم له

يعرض الجدول التالي رقم (٧) الأهمية النسبية لقطاع الزراعة مقاسه بنسبة الإنتاج الزراعي إلي الناتج المحلي الإجمالي (G D P) والأهمية النسبية للائتمان المقدم للقطاع الزراعي كنسبة من الإنتاج الكلي.

جدول (٧)
التوافق بين الأهمية النسبية للقطاع
الزراعي (س) ونسبة الائتمان المقدم له (ص)

%

السنة	س	ص	السنة	س	ص	السنة	س	ص
١٩٦٩	٥,٦٥٥	٠,٥٣٤٨	١٩٨١	٣,٣٩٥	٠,٨٨٤٩	١٩٩٣	٨,٧٧٩	٢,٣٧٧
١٩٧٠	٥,١١٤	٠,٦٢١٩	١٩٨٢	٤,١٨٥	٠,٩٨٨٥	١٩٩٤	٨,٧٩٥	٢,٠٢٠
١٩٧١	٤,٥٧٤	٠,٦٣٥٧	١٩٨٣	٤,٧٣٤	١,١٦١٦	١٩٩٥	٨,٧٨١	١,٢١١
١٩٧٢	٣,٩٦١	٠,٦٤٤٨	١٩٨٤	٥,٧٣٣	١,٧٤١	١٩٩٦	٨,٧٢٤	١,٧٤٤
١٩٧٣	٣,٥٧١	٠,٦٥٤٠	١٩٨٥	٧,٠٤٨	١,٧٠٧	١٩٩٧	٨,٧٨٥	٠,٨١١٦
١٩٧٤	٣,٧٠١	٠,٧٣٩٥	١٩٨٦	٧,٦٨٠	١,٦٩٢	١٩٩٨	٨,٧٢٢	٠,٥٩١٦
١٩٧٥	٣,٥٤٣	٠,٤٥٨٥	١٩٨٧	٩,٠٦٤	١,٥٢١	١٩٩٩	٨,٩١٢	٠,٨٧٦٦
١٩٧٦	٣,٢٣٢	٠,٤٥٨٧	١٩٨٨	٩,٣٢٥	١,٤١٨	٢٠٠٠	٨,٦٤٩	٠,٧٢٦١
١٩٧٧	٣,٥٢٩	٠,٧١٥٠	١٩٨٩	٩,٩٧١	١,٥١٣	٢٠٠١	٨,٦٧٣	١,١٤٠
١٩٧٨	٣,٤٥٧	٠,٨١٨٢	١٩٩٠	٩,٦٤٠	١,٧٧٨			
١٩٧٩	٣,٣٢٢	٠,٦٢١٤	١٩٩١	٨,٧٠١	١,٨٩٠			
١٩٨٠	٣,٢٥٦	٠,٦٠٩٢	١٩٩٢	٨,٦١٦	١,٩١٩			

المصدر: أرقام محسوبة من جدول (١)، (٢) أساسها تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ١٤٢٢هـ، التقرير السنوي السابع والثلاثون، حيث:

س: نسبة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ص: نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الزراعي / الائتمان المقدم لكل القطاعات

ولقد تم رصد كلا المتغيرين (س،ص) في الشكل البياني رقم (٤) ورقم (٥). والذي يتضح أن الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي تناقصت شكل (٤) حتى منتصف عقد السبعينات (١٩٧٥م)، ثم أخذت في التزايد مرة أخرى حتى وصلت أقصاها وهو ٩,٩٧١% عام (١٩٨٩م)، ثم مالت للاستقرار، وإن كان الاتجاه العام للأهمية النسبية للإنتاج الزراعي يميل للارتفاع.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع الزراعة فقد تقلبت بشدة فوصلت عام ١٩٩٣م (٢,٧٧١%) ثم عادت للانخفاض مرة أخري. أما

نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة فإنه متقلب بشدة وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم (٥).

شكل رقم (٤)
الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي
في المملكة العربية السعودية(١٩٦٩ – ٢٠٠١م)

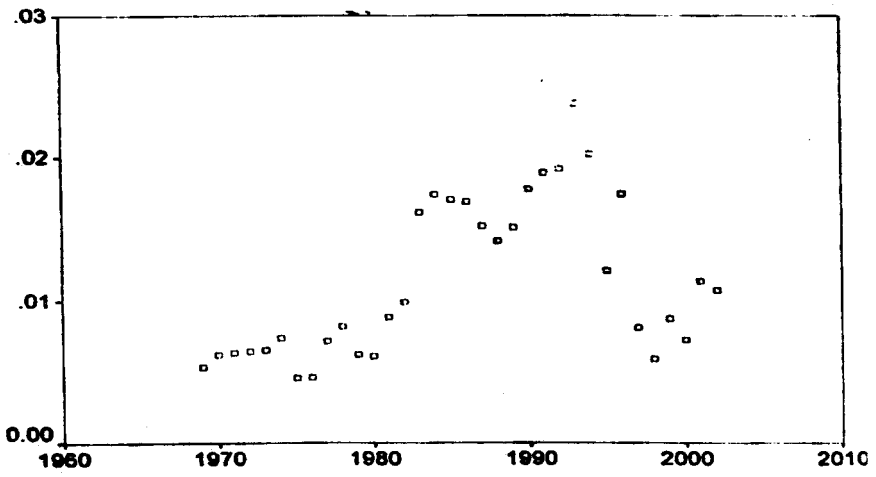

شكل رقم (٥)
الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع الزراعة

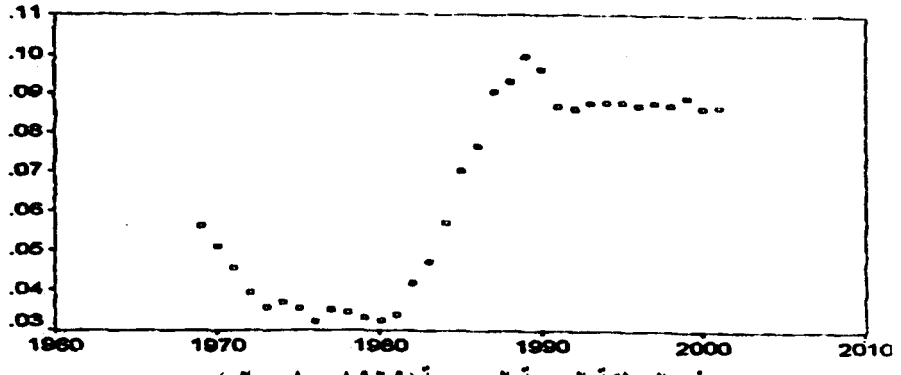

في المملكة العربية السعودية(١٩٦٩ – ٢٠٠١م)

من الواضح طبقا للأرقام الواردة في الجدول السابق والشكلين البيانيين أن الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي في الإنتاج الكلي أكبر باستمرار من نسبة الائتمان المقدم للقطاع الزراعي من الائتمان الكلي، وللإيضاح سنأخذ أرقام عقود السنوات ومنتصفات العقود في الجدول التالي رقم (٨):

جدول (٨)
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الزراعي
ونسبة الإنتاج الزراعي إلي الناتج المحلي الإجمالي

السنة	نسبة الإنتاج الزراعي	نسبة الائتمان	نسبة الإنتاج / نسبة الائتمان
١٩٧٠	٥.١١٤	%٠.٦٢١٩	٨.٢٢
١٩٧٥	%٣.٥٤٣	%٠.٤٥٨٥	٧.٧٢٧
١٩٨٠	%٣.٢٥٦	%٠.٦٠٩٢	٥.٣٤٤٧
١٩٨٥	%٧.٠٤٨	%١.٧٠٧	٤.١٢٩
١٩٩٠	%٩.٩٧١	%١.٥١٣	٦.٥٩
١٩٩٥	%٨.٧٨١	%١.٢١١	٧.٢٥
٢٠٠٠	%٨.٦٤٩	%٠.٧٢٦	١١.٩١

ومن تلك البيانات يتضح عدم وجود توافق بين الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي (مقاسه بنسبة الإنتاج الزراعي من الإنتاج المحلي الإجمالي) وبين الأهمية النسبية للائتمان الزراعي في الائتمان الكلي (مقاس بنسبة الائتمان المقدم إلي القطاع الزراعي من الائتمان الكلي) ففي سنة ١٩٧٠م كانت الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي تعادل أكثر من ثمانية أمثال الأهمية النسبية للائتمان وفي عام ١٩٧٥ كانت تقترب من ٨ أمثال، ووصلت هذه الأهمية حوالي ١٢ مثل الأهمية النسبية لنسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة عام (٢٠٠٠م).

ولإلقاء نظرة علي بعض المؤشرات الوصفية الخاصة بالأهمية النسبية للإنتاج والأهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الزراعي نعرض الجدول التالي.

جدول (٩)
المؤشرات الوصفية للأهمية النسبية للإنتاج الزراعي وللائتمان الزراعي خلال الفترة (١٩٦٩ - ٢٠٠١م)

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي	٣,٢٣١٧	٩,٩٧١٥	٦,٤٧٩٨	٢,٤٩٦٨٧٩	٠,٣٨٥٦٥
الأهمية النسبية للائتمان الزراعي	٠,٤٥٨٥	٢,٣٧٦٦	١,٤١٦٩	٠,٥٥٤٩٥٧	٠,٤٨٦١

ومن الجدول رقم (٩) يتضح أن متوسط الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي يعادل (٥,٦٧٥٦) أمثال متوسط الأهمية النسبية للائتمان الزراعي خلال الفترة (١٩٦٩ - ٢٠٠١م) مما يؤكد أن الائتمان الممنوح إلى القطاع الزراعي أقل مقارنا بأهمية مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لاستقرار الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي مقارنة باستقرار الأهمية النسبية للائتمان الزراعي ننظر الشكل البياني رقم (٤)، ورقم (٥) وإلي معامل الاختلاف، فمعامل اختلاف الأهمية النسبية للائتمان الزراعي أكبر من معامل اختلاف الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي، وهذا يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت أكثر استقراراً من نصيب القطاع الزراعي في الائتمان الكلي المقدم إلي كل القطاعات. وعلي هذا نستنتج أنه علاوة علي أن:

- أن الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي من الائتمان الكلي المقدم لكل القطاعات يقل كثيرا عن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، بمعني أن الائتمان المصرفي المقدم إلي قطاع الزراعة لا يتوافق مع الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الاقتصاد ككل.

- أن الائتمان المقدم للزراعة كان أكثر تقلباً من تقلب المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، بمعني أن الائتمان المصرفي المقدم للزراعة كان متقلباً بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة (١٩٦٩ - ٢٠٠١م).

ولكن هل ارتبطت نسبة الائتمان المقدم لقطاع الزراعة بالأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي؟

للإجابة علي هذا السؤال تم حساب معامل الارتباط البسيط بين نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (س) ونسبة الائتمان المحلي إلى الائتمان الكلي وكانت قيمة الارتباط المقدر هي:

ر س ص = ٠,٦٢٩ (وهو معنوي عند مستوي ١%). ومن الواضح أن هناك ارتباطاً طردياً قوياً بين مساهمة الإنتاج الزراعي وبين نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة حيث معامل الارتباط بين المتغيرين = ٠,٦٢٩ وهو أكبر من ٠,٥ وهو معنوي طبقاً لإحصائية Kendall، مما يؤيد الفرض بأن زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي تُفضي إلي زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع الزراعي كنسبة من الائتمان الكلي للمصارف.

المبحث الثاني
مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والانتمان المقدم له

نتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

١- الأهمية النسبية لقطاع الصناعة.

٢- التطور الزمني للانتمان المقدم إلى قطاع الصناعة.

٣- نسبة الانتمان المقدم لقطاع الصناعة إلى إنتاج الصناعة.

٤- الأهمية النسبية للانتمان المقدم لقطاع الصناعة من الانتمان الكلي.

٥- مدى التوافق بين أهمية قطاع الصناعة والانتمان المقدم له.

وفيما يلي تفصيل تلك النقاط:

١-الأهمية النسبية لقطاع الصناعة

تحتل الصناعة أهمية كبيرة في اقتصاد المملكة العربية السعودية. وقد زاد الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة من ١٦٧٢ مليون ريال عام (١٩٦٩م) إلى ١٠٤٢٠ مليون ريال عام (٢٠٠١م)، أي بنسبة زيادة تصل إلي ٥٢٣,٢٠% خلال هذه الفترة وقد كان لتوافر التمويل من خلال الانتمان المقدم لقطاع الصناعة دورا جوهريا في توسع القطاع الصناعي.

وجدول رقم (١٠) يوضح تطورات الإنتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٦٩ - ٢٠٠١م).

جدول (١٠)
تطورات الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة
(١٩٧٠ = ١٠٠) بملايين الريالات خلال الفترة (١٩٦٩ ـ ٢٠٠١م)

السنة	قيمة الإنتاج	السنة	قيمة الإنتاج	السنة	قيمة الإنتاج	السنة	قيمة الإنتاج
١٩٦٩	١٦٧٢	١٩٧٨	٢٩٦٥	١٩٨٧	٦١٦٦	١٩٩٦	٨٩٩٩
١٩٧٠	١٨٣٩	١٩٧٩	٣٢٢٦	١٩٨٨	٦٧٣٧	١٩٩٧	٩٥٨٨
١٩٧١	١٨٤٧	١٩٨٠	٣٤٥٦	١٩٨٩	٦٥٥٥	١٩٩٨	٩٧٥٠
١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨١	٣٦٩٩	١٩٩٠	٦٩١٧	١٩٩٩	٩٨٨٠
١٩٧٣	٢٠٨٢	١٩٨٢	٤٠٤٧	١٩٩١	٨٤٨٥	٢٠٠٠	١٠١٩٤
١٩٧٤	٢٠٢٠,٨	١٩٨٣	٤٥٧٨	١٩٩٢	٨٩٠٩	٢٠٠١	١٠٤٢٠
١٩٧٥	٢١٨٧	١٩٨٤	٤٨٦٣	١٩٩٣	٨٧٥٠		
١٩٧٦	٢٤٧٩	١٩٨٥	٥٤٥٤	١٩٩٤	٨٨١٧		
١٩٧٧	٢٦٩٤	١٩٨٦	٥٤٦٦	١٩٩٥	٨٨١٢		

المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي : المرجع السابق.

شكل رقم (٦)
الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة
"بالمليون ريال"

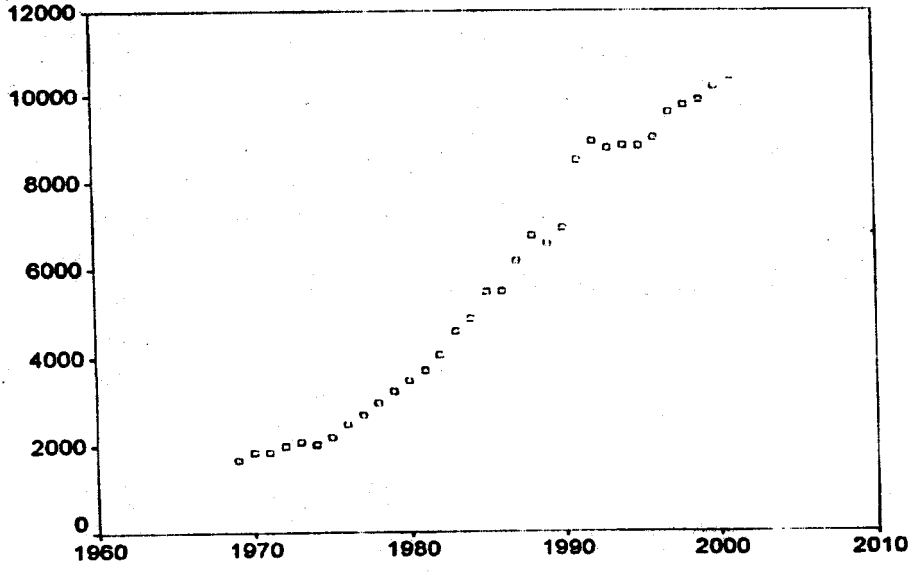

• ومن البيانات الواردة في جدول (١٠) والرسم البياني شكل رقم (٦) يتضح أن الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٧٠م) كان يتزايد باستمرار وبمعدل متزايد، ولم تكن هناك فترات ركود في الإنتاج الصناعي سوي عام (١٩٨٩م) حيث انخفض الإنتاج عما كان عليه عام (١٩٨٨م)، وفي عام (١٩٩٣) انخفض الإنتاج عما كان عليه عام (١٩٩٢م)، وفي الأعوام (١٩٩٤، ١٩٩٥م) حيث تميز الإنتاج تقريباً بالثبات.

ولإيضاح نسب مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي (بالأسعار الثابتة ١٩٧٠ = ١٠٠)، نعرض تلك النسب في جدول رقم (١١).

جدول (١١)

الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي(%)

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٦٩	٩,٦	١٩٨٠	٦,٥	١٩٩١	١٣,٩
١٩٧٠	٩,٢	١٩٨١	٦,٨	١٩٩٢	١٤,٢
١٩٧١	٨,٠	١٩٨٢	٨,٤	١٩٩٣	١٤,١
١٩٧٢	٧,٢	١٩٨٣	٩,٥	١٩٩٤	١٤,١
١٩٧٣	٦,٦	١٩٨٤	١٠,٣	١٩٩٥	١٤,٠
١٩٧٤	٦,٤	١٩٨٥	١٢,٠	١٩٩٦	١٤,١
١٩٧٥	٦,٣	١٩٨٦	١١,٤	١٩٩٧	١٤,٧
١٩٧٦	٦,٢	١٩٨٧	١٣,١	١٩٩٨	١٤,٧
١٩٧٧	٦,٤	١٩٨٨	١٣,٣	١٩٩٩	١٥,١
١٩٧٨	٦,٦	١٩٨٩	١٢,٩	٢٠٠٠	١٤,٩
١٩٧٩	٦,٥	١٩٩٠	١٢,٣	٢٠٠١	١٥,٢

المصدر: النسب محسوبة بقسمة الإنتاج الصناعي على الناتج المحلي من تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي.

شكل رقم (٧)

نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

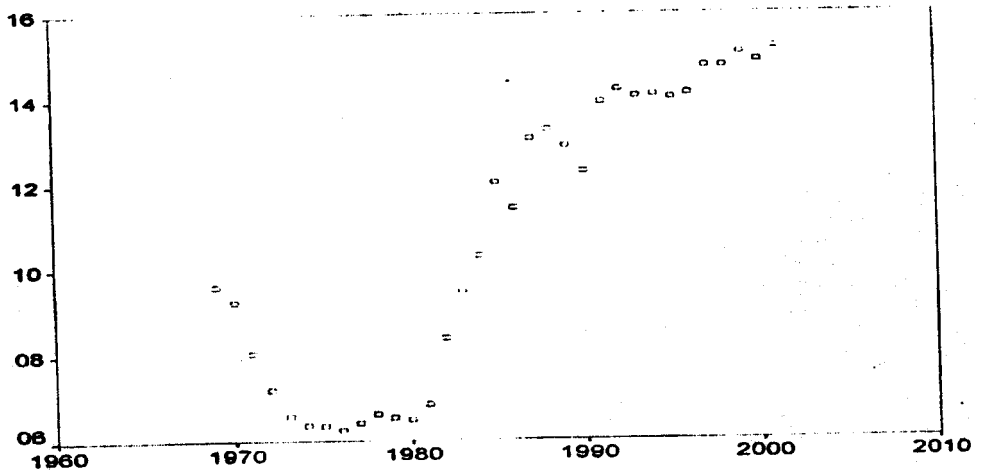

وبإلقاء نظرة علي جدول (١١) والشكل البياني رقم (٧) نجد أن الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي مرت بمراحل هي:

المرحلة الأولي: فترة ركود الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي (١٩٦٩ ـ ١٩٧٦م)

المرحلة الثانية: القفزة الكبرى في الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي (١٩٧٧ ـ ١٩٩٢م)

المرحلة الثالثة : الركود الخفيف في الأهمية النسبية (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦م)

المرحلة الرابعة: زيادة الأهمية النسبية بمعدلات صغيرة (١٩٧٧ ـ ٢٠٠١)

والمرحلة الأولي تفسر بأن الزيادة في الإنتاج الصناعي كانت أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما المرحلة الثانية: فكانت نسبة الزيادة في الإنتاج الصناعي تفوق نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وأما المرحلة الثالثة: فكانت مرحلة يزيد فيها الإنتاج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي بنسب متقاربة جداً.

وأما المرحلة الرابعة: فكانت نسبة زيادة الإنتاج الصناعي تفوق نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٢ـ التطور الزمني الائتمان المقدم إلي قطاع الصناعة

نأتي الآن لبحث التطور الزمني للائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة والجدول رقم (١٢) يعطينا فكرة عن مسار هذا الائتمان.

جدول (١٢) الائتمان المقدم لقطاع الصناعة (١٩٦٩ ـ ٢٠٠١م)

"مليون ريال"

السنة	الائتمان	السنة	الائتمان	السنة	الائتمان
١٩٦٩	٩١	١٩٨٥	٥٤٢٧	١٩٩٠	٥١٣٨
١٩٧٠	٩١	١٩٨٦	٥٤٥٢	١٩٩١	٦٣٢٤
١٩٧١	١١١	١٩٨٧	٤٧٤٩	١٩٩٢	٧٢٩٤
١٩٧٢	١٠٢	١٩٨٨	٤١٢٦	١٩٩٣	٩٥٨٠
١٩٧٣	٢٢١	١٩٨٩	٤٠٨٣	١٩٩٤	١٢٨٨٣
١٩٧٤	٧٦٠			١٩٩٥	١٢١٨٧
١٩٧٥	١٠١١			١٩٩٦	١٣٨٤٨
١٩٧٦	١٠٠٠			١٩٩٧	١٤٤٢٤
١٩٧٧	١١٦١			١٩٩٨	٢١٤٤٧
١٩٧٨	١٨٥٤			١٩٩٩	٢٣٧٥٣
١٩٧٩	٢٤٠٨			٢٠٠٠	٢٣٧٧٣
١٩٨٠	٣٤٦٠			٢٠٠١	٢٤٦٥٩
١٩٨١	٤٥٨٧				
١٩٨٢	٤٥٠٣				
١٩٨٣	٥٦٦٧				
١٩٨٤	٦٠٩٩				

المصدر: تقرير موسسة النقد العربي السابق.

شكل رقم (٨)

الائتمان المقدم للصناعة

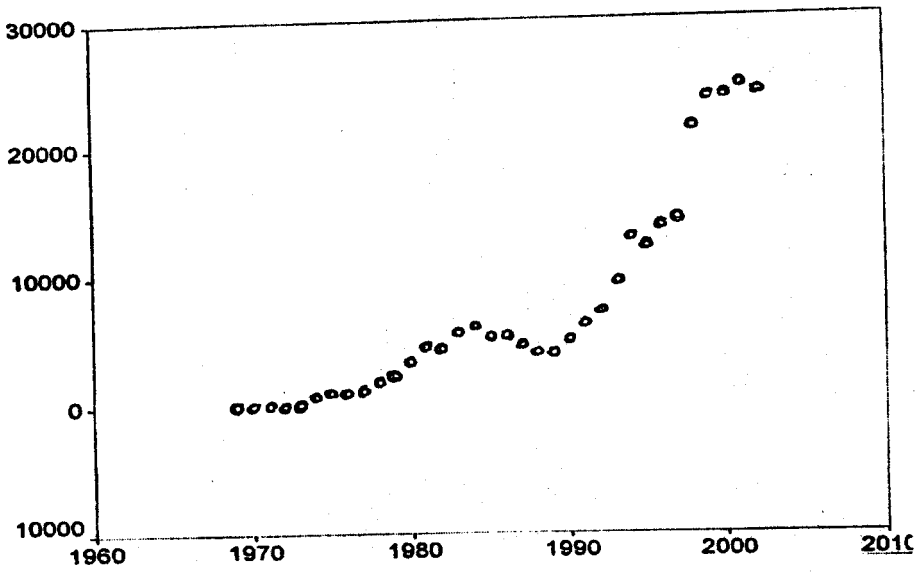

ومن جدول (١٢) والشكل رقم (٨) يتضح أن الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة قد مر بمراحل هي:

المرحلة الأولي: زيادة الائتمان إلي الصناعة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٤م)

المرحلة الثانية: ركود الائتمان المقدم للصناعة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩م)

المرحلة الثالثة: قفزة الائتمان المقدم إلي الصناعة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠١م)

فالاتجاه العام هو زيادة الائتمان المقدم للصناعة بصفة عامة، ولكن يلاحظ أن فترة ركود الائتمان كانت قصيرة واستمرت حوالي خمس سنوات. ففي المرحلة الأولي زاد الائتمان المقدم للصناعة من ٩١ مليون ريال (١٩٦٩م) إلي ٦٠٩٩ مليون ريال (١٩٨٤م) بنسبة زيادة تصل إلي ٦٦٠٢,٢% وهي زيادة بلا شك ضخمة، وتعني أن التوسع في القطاع

الصناعي في هذه المرحلة كان سريعا وبمعدلات متزايدة، وربما هذا يفسر تباطؤ الائتمان المقدم للصناعة في المرحلة التالية : **مرحلة الركود** من ١٩٨٥ إلي ١٩٨٩م، حيث تناقص الائتمان من ٥٤٢٧ مليون ريال (١٩٨٥م) إلي ٤٠٨٣ مليون ريال (١٩٨٩م) وبنسبة انخفاض حوالي ٢٥% ولكن بعد ذلك انطلق الائتمان الصناعي فزاد في المرحلة التالية من ٥١٣٨ مليون ريال (١٩٩٠م) إلي ٢٤٦٥٩ مليون ريال (٢٠٠١م) وبنسبة زيادة تصل إلي ٣٨٠% وهذا يعني أن القطاع الصناعي انطلق إلي مرحلة التوسع الكبرى، من خلال إنشاء صناعات جديدة، ربما تكون صناعات للإحلال محل الواردات من صناعات السلع المعمرة (مثل الثلاجات، الغسالات، أجهزة تليفزيون ونحو ذلك) وغيرها من الصناعات كالإطارات وبعض قطع الغيار وصناعات المنتجات الغذائية.

ولمعرفة ما إذا كان حجم الائتمان المقدم يتناسب وأهمية قطاع الصناعة نعرض لمؤشرين إضافيين:- المؤشر الأول نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلي إجمالي الائتمان، والمؤشر الثاني هو نسبة الائتمان إلى إنتاج الصناعة لمعرفة نصيب كل وحدة صناعية منتجة من هذا الائتمان، هل كانت مستقرة أم متزايدة أم متناقصة؟

٣ ـ نسبة الائتمان المقدم للصناعة إلي إنتاج الصناعة:

هذه النسبة تعكس نسبة الزيادة في حجم الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلى الزيادة في إنتاج الصناعة، ولمعرفة المسار الزمني لتلك النسبة في جدول (١٣) مقسمة إلى مراحل.

جدول (١٣)
نسبة ائتمان الصناعة إلى الإنتاج الصناعي
(١٩٦٩ ـ ٢٠٠١م)

(%)

السنة	نسبة الائتمان	السنة	نسبة الائتمان	السنة	نسبة الائتمان
١٩٦٩	٥,٤	١٩٨٥	٩٩,٥	١٩٨٩	٦٢,٣
١٩٧٠	٤,٩	١٩٨٦	٩٩,٧	١٩٩٠	٧٤,٣
١٩٧١	٦,٠	١٩٨٧	٧٧,٠	١٩٩١	٧٤,٥
١٩٧٢	٥,٢	١٩٨٨	٦١,٢	١٩٩٢	٨١,٩
١٩٧٣	١٠,٦			١٩٩٣	١٠٩
١٩٧٤	٣٧,٦			١٩٩٤	١٤٦
١٩٧٥	٤٦,٢			١٩٩٥	١٣٨
١٩٧٦	٤٠,٣			١٩٩٦	١٥٤
١٩٧٧	٤٣,١			١٩٩٧	١٥٠
١٩٧٨	٦٢,٥			١٩٩٨	٢٢٠
١٩٧٩	٧٤,٦			١٩٩٩	٢٤٠
١٩٨٠	١٠٠			٢٠٠٠	٢٣٣
١٩٨١	١٢٤			٢٠٠١	٢٣٧
١٩٨٢	١١١				
١٩٨٣	١٢٤				
١٩٨٤	١٢٥				

المصدر: الأرقام محسوبة من الجدول السابق.

شكل (٩)

نسبة الائتمان المقدم إلى الصناعة إلى الإنتاج الصناعي

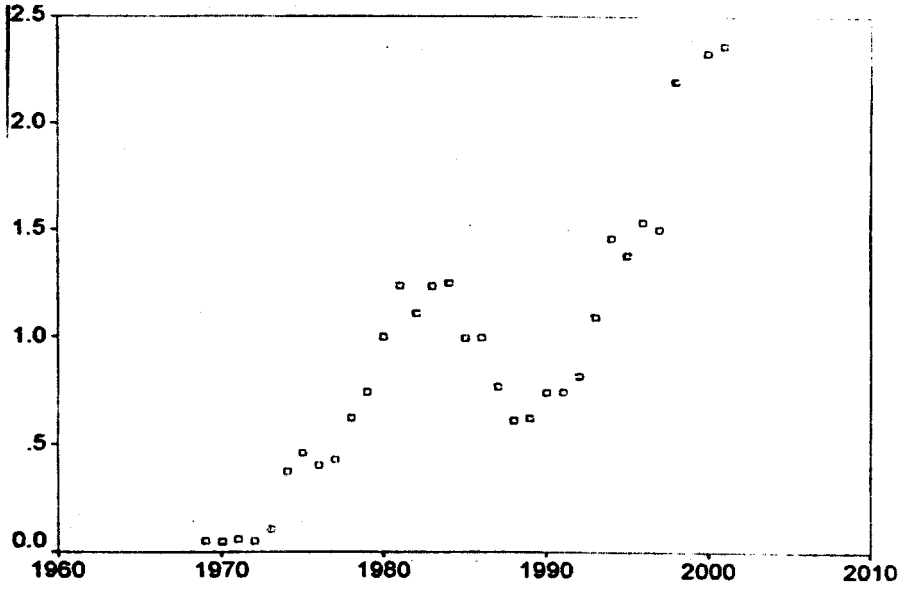

ومن الجدول رقم (١٣) والشكل البياني رقم (٩) يتضح أن نسبة الائتمان إلي الإنتاج الصناعي مر بثلاث مراحل:

١- مرحلة القفزة الكبرى من (١٩٦٩ – ١٩٨٤م)

وفي هذه المرحلة قفزت نسبة الائتمان إلي الإنتاج الصناعي من ٥,٤% (١٩٦٩م) إلي ١٢٥% عام (١٩٨٤)، بمعني أن كل وحدة من الإنتاج الصناعي زاد نصيبها من الائتمان من ٠,٥٤ ريال إلي ١,٢٥ ريال وبنسبة زيادة حوالي ٢٢,١٥% فكل ريال من الإنتاج الضناعي كان يساهم القطاع المصرفي في إنتاجه بحوالي ٥,٤ هلله عام ١٩٦٩م، وبحوالي ١٢٥ هلله في عام (١٩٦٩م)، بمعني أن حجم الائتمان المقدم إلى قطاع الصناعة زاد عن حجم إنتاج الصناعة وذلك في السنوات (١٩٨١ - ١٩٨٤م) وتساوي حجم إنتاج

الصناعة مع الائتمان المقدم لقطاع الصناعة عام (١٩٨٠م)، ومن ثم كان القطاع المصرفي يقدم لكل ريال منتج من إنتاج الصناعة حوالي ريال ائتمان لتمويل هذا الإنتاج. وهذا يعني أن إنتاج الصناعة ربما زاد من تكثيف رأس المال، ولا سيما أن المملكة العربية السعودية تصنف من الدول التي تتميز بندرة العمل الماهر.

٢ـ مرحلة ركود نسبة الائتمان (١٩٨٥ – ١٩٨٨م)

وفي هذه المرحلة انخفض حجم الإنتاج المقدم إلي قطاع الصناعة عن قيمة إنتاج الصناعة بالأسعار الثابتة، فكانت نسبة الائتمان المقدم إلي قطاع الصناعة إلي إنتاج الصناعة حوالي ٩٩,٥% (١٩٨٥م) ثم انخفضت إلي ٦١,٢% (١٩٨٨م) وبنسبة انخفاض حوالي (٣٨,٥%) بمعني أن الانخفاض في تلك النسبة يقترب من ٤٠%، وربما يعزي ذلك إلي زيادة الإنتاج الصناعي بدرجة أكبر من زيادة حجم الائتمان المقدم إلي قطاع الصناعة.

٣ـ مرحلة القفزة الكبرى (١٩٨٩ – ٢٠٠١م)

وفيها زادت نسبة الائتمان من ٦٢,٣% (١٩٨٩م) إلي ٢٣٧% (٢٠٠١م) ونسبة الزيادة في هذه النسبة ٢٨٠,٤٢% ومن الواضح أن الائتمان المقدم لقطاع الصناعة زاد بمعدلات عاليه، حتى أن هذا الائتمان فاق إنتاج الصناعة منذ عام (١٩٩٣م)، وزاد عن ضعف الإنتاج الصناعي من عام (١٩٩٨م) والسنوات التي تليها حيث كانت النسبة ٢٢٠% وهذا يعطي مؤشرا على اهتمام الدولة اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة.

٤ـ الأهمية النسبية للائتمان المقدم للصناعة من الائتمان الكلي

لبيان الأهمية النسبية للائتمان المقدم إلي القطاع الصناعي من الائتمان الكلي، نعرض لنسبة الائتمان الصناعي إلي إجمالي الائتمان وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٤). أما الشكل رقم (١٠) فيوضح التطور الزمني لتلك النسبة.

جدول (١٤)

نسبة الائتمان الصناعي إلي إجمالي الائتمان

(نسبة ١٩٦٩ – ٢٠٠١م) %

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٦٩	٥,٤	١٩٨٠	٩,١	١٩٩١	٧,٥
١٩٧٠	٥,٧	١٩٨١	٩,٩	١٩٩٢	٦,٨
١٩٧١	٧,١	١٩٨٢	٩,٠	١٩٩٣	٨,٠
١٩٧٢	٦,٠	١٩٨٣	٩,٨	١٩٩٤	٩,٦
١٩٧٣	٧,٢	١٩٨٤	٩,٩	١٩٩٥	٨,٨
١٩٧٤	١٦,٥	١٩٨٥	٨,٩	١٩٩٦	١٠,٤
١٩٧٥	١٢,٢	١٩٨٦	٩,٣	١٩٩٧	٩,٧
١٩٧٦	١٢,١	١٩٨٧	٧,٥	١٩٩٨	١٢,٠
١٩٧٧	١١,٢	١٩٨٨	٥,٧	١٩٩٩	١٤,٣
١٩٧٨	١٠,٣	١٩٨٩	٥,٥	٢٠٠٠	١٣,٧
١٩٧٩	٨,٩	١٩٩٠	٧,٧	٢٠٠١	١٣,١

المصدر: الأرقام محسوبة بقسمة الائتمان الصناعي على الائتمان المقدم لكل القطاعات (من تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي السابق).

شكل (١٠)

نسبة الائتمان الصناعي إلى الائتمان الكلي

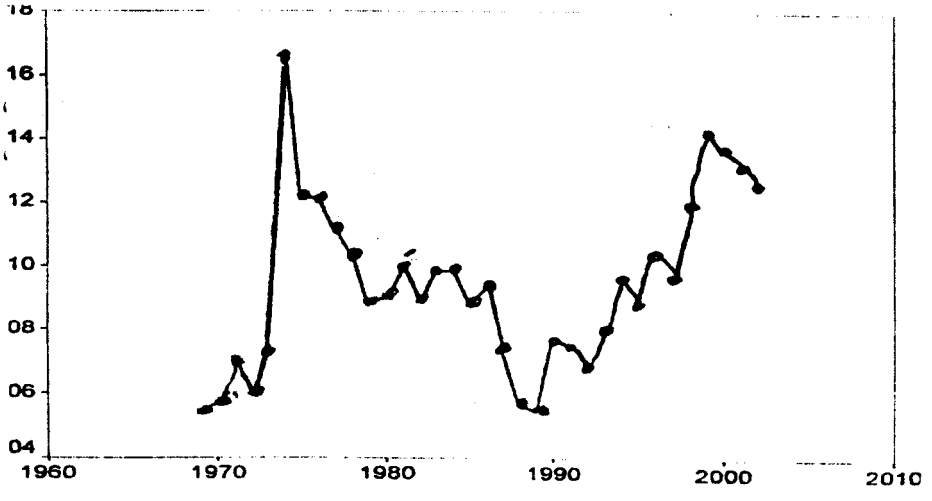

ففي المرحلة الأولي (١٩٦٩ -١٩٧٤م): صعدت نسبة الائتمان الصناعي من ٥,٤% من إجمالي الائتمان الكلي لعام (١٩٦٩م) إلي ١٦,٥% (١٩٧٤م). ومن الواضح أن هذه النسبة تمثل أعلي نسبة في أرقام الفترة كلها، وهي تدل علي أن الائتمان المقدم للقطاع الصناعي كان يتزايد بنسبة أعلى من الائتمان المقدم لبقية القطاعات .

وفي المرحلة الثانية (١٩٧٥-١٩٨٩م): تناقصت نسبة الائتمان الممنوح لبقية القطاعات من ١٢,٢% عام ١٩٧٥م إلي ٥،٥% عام ١٩٨٩م. وهذا يدل علي زيادة الائتمان الممنوح لبقية القطاعات، وأنه كان أكبر من الزيادة في الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة.

وفي المرحلة الثالثة (١٩٩٠-١٩٩٩م): زادت نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة من ٧،٧% عام (١٩٩٠م) إلى ١٤,٧% عام (١٩٩٩م). مما يدل علي أن الائتمان الموجه لقطاع الصناعة زاد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الائتمان الكلي، وهذا يعكس الاهتمام الكبير الذي أعطته الدولة لتنمية قطاع الصناعة.

مدى توافق الأهمية النسبية للائتمان الصناعي مع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الاقتصاد القومي

في الجدول التالي رقم (١٥) نعرض للأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع الصناعة " كنسبة من الائتمان الكلي" والأهمية النسبية لقطاع الصناعة (مقاسه بنسبة الإنتاج الكلي لقطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي) لتوضيح مدى التوافق بين هاتين الأهميتين.

جدول (١٥)

نسبة الانتمان ونسبة إنتاج الصناعة(١٩٦٩ – ٢٠٠١م) %

السنة	نسبة الانتمان	نسبة إنتاج الصناعة	السنة	نسبة الانتمان	نسبة إنتاج الصناعة	السنة	نسبة الانتمان	نسبة إنتاج الصناعة
١٩٦٩	٥,٤	٩,٦	١٩٨٠	٩,١	٦,٥	١٩٩١	٧,٥	١٣,٩
١٩٧٠	٥,٧	٩,٢	١٩٨١	٩,٩	٦,٨	١٩٩٢	٦,٨	١٤,٢
١٩٧١	٧,١	٨,٠	١٩٨٢	٩,٠	٨,٤	١٩٩٣	٨,٠	١٤,١
١٩٧٢	٦,٠	٧,٢	١٩٨٣	٩,٨	٩,٥	١٩٩٤	٩,٦	١٤,١
١٩٧٣	٧,٢	٦,٦	١٩٨٤	٩,٩	١٠,٣	١٩٩٥	٨,٨	١٤
١٩٧٤	١٦,٥	٦,٤	١٩٨٥	٨,٩	١٢,٠	١٩٩٦	١٠,٤	١٤
١٩٧٥	١٢,٢	٦,٣	١٩٨٦	٩,٣	١١,٤	١٩٩٧	٩,٧	١٤,٧
١٩٧٦	١٢,١	٦,٢	١٩٨٧	٧,٥	١٣,١	١٩٩٨	١٢,٠	١٤,٧
١٩٧٧	١١,٢	٦,٤	١٩٨٨	٥,٧	١٣,٣	١٩٩٩	١٤,٣	١٥,١
١٩٧٨	١٠,٣	٦,٦	١٩٨٩	٥,٥	١٢,٩	٢٠٠٠	١٣,٧	١٤,٩
١٩٧٩	٨,٩	٦,٥	١٩٩٠	٧,٧	١٢,٣	٢٠٠١	١٣,١	١٥,٢

المصدر: الجدولين رقم (١١)، (١٤) السابقين

ولكي نقف علي الصورة بوضوح فإننا نقيس معامل التوافق وكما أشرنا سابقا يعرف على أنه:

(نسبة إنتاج الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (-) نسبة الانتمان الممنوح إلى الصناعة من الانتمان الكلي = معامل التوافق)

ولهذا المقياس ثلاث احتمالات

(١) فإذا كان معامل التوافق = صفر فهذا يعني حدوث توافق تام بين الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع الصناعة والأهمية النسبية لإنتاج الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) وإذا كان معامل التوافق > صفر فهذا يعني أن الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة يزيد عن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الاقتصاد القومي.

(٣) وإذا كان معامل التوافق < صفر فإن هذا يعني اختلال التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والائتمان المقدم لقطاع الصناعة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٦)

جدول (١٦)
معامل التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والائتمان المقدم لها

معامل التوافق	السنة	معامل التوافق	السنة
- ٢,١	١٩٨٦	- ٤,٢	١٩٦٩
- ٥,٦	١٩٨٧	- ٣,٥	١٩٧٠
- ٧,٦	١٩٨٨	- ٠,٩	١٩٧١
- ٧,٤	١٩٨٩	- ١,٢	١٩٧٢
- ٤,٦	١٩٩٠	+ ٠,٦	١٩٧٣
- ٦,٤	١٩٩١	+ ١٠,١	١٩٧٤
- ٧,٤	١٩٩٢	+ ٥,٩	١٩٧٥
- ٤,٥	١٩٩٣	+ ٥,٩	١٩٧٦
- ٤,٥	١٩٩٤	+ ٤,٨	١٩٧٧
- ٥,٢	١٩٩٥	+ ٣,٧	١٩٧٨
- ٣,٦	١٩٩٦	+ ٢,٤	١٩٧٩
- ٥	١٩٩٧	+ ٣,٤	١٩٨٠
- ٢,٧	١٩٩٨	+ ٢,٣	١٩٨١
- ٠,٨	١٩٩٩	+ ٠,٦	١٩٨٢
- ١,٢	٢٠٠٠	+ ٠,٣	١٩٨٣
- ٢,١	٢٠٠١	- ٠,٤	١٩٨٤
		- ٣,١	١٩٨٥

المصدر: الأرقام محسوبة من الجدول السابق رقم (١٥)

والملاحظ أن معامل التوافق كان سالبا في معظم السنوات، فمن بيانات ٣٣ سنة نجد أن:

(١) معامل التوافق سالب في ٢٢ ستة.

(٢) معامل التوافق موجب في ١١ سنة.

(كان معامل التوافق سالبا، $\frac{٢٢}{٣٣}$) الفترة الزمنية وهي ($\frac{٢}{٣}$ بمعنى أن)

بمعنى معاناة الصناعة من اختلال التوافق بين الأهمية النسبية لإنتاجها (مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي) وبين نصيبها في الائتمان الذي يمنحه القطاع المصرفي لكل القطاعات.

(كان معامل التوافق موجبا، بمعني أن $\frac{١١}{٣٣}$) الفترة الزمنية ($\frac{١}{٣}$ وفي)

الصناعة حصلت علي ائتمان يفوق الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ورغم ذلك فإن معامل الارتباط بين نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة ونسبة إنتاج الصناعة = ٠,٦٦٢ وهو ارتباط معنوي موجب مما يعني أن الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة يرتبط ارتباطا موجبا بالأهمية النسبية لإنتاج قطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة وأهم النتائج

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدي توافق الائتمان المصرفي المقدم إلي قطاع الزراعة والصناعة في المملكة العربية السعودية مع المساهمة النسبية لهذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت الدراسة أن الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الزراعة لا يتوافق مع الأهمية النسبية له في الاقتصاد ككل. هذا إلي جانب أن الائتمان المقدم للزراعة كان أكثر تقلباً من المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. كما أتضح من الدراسة أيضاً أن هناك ارتباطاً قوياً بين مساهمة الإنتاج الزراعي وبين نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة خلال الفترة المدروسة (١٩٦٩ ـ ٢٠٠١م) مما يؤيد الفرض القائل بأن زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي تفضي إلي زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع الزراعي كنسبة من الائتمان الكلي للمصارف.

أما فيما يتعلق بالصناعة فقد أظهرت الدراسة أن نسبة الائتمان إلي الإنتاج الصناعي مر بثلاثة مراحل هي:

(١) مرحلة القفزة الكبرى (١٩٦٩ ـ ١٩٨٤م). وفي هذه المرحلة قفزت نسبة الائتمان إلي الإنتاج الصناعي من ٥,٤% عام (١٩٦٩) إلى ١٢٥% ـ عام (١٩٨٤م).

(٢) مرحلة ركود نسبة الائتمان (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨م). وفيها انخفضت نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلي إنتاج الصناعة حوالي ٩٩,٥% عام (١٩٨٥م) ثم انخفضت إلى ٦١,٢% عام (١٩٨٨م).

(٣) مرحلة القفزة الكبرى (١٩٨٩- ٢٠٠١م). وفيها زادت نسبة الائتمان من ٦٢,٣% عام (١٩٨٩م) إلى ٢٣٧% عام (٢٠٠١م). مما يعطي مؤشرا على اهتمام الدولة بالصناعة.

وأظهرت الدراسة أن الأهمية النسبية للائتمان المقدم للصناعة من الائتمان الكلي مر بثلاثة مراحل أيضاً.

(١) مرحلة الصعود (١٩٦٩ - ١٩٧٤م) وفيها صعدت نسبة الائتمان الصناعي من ٥,٤% من إجمالي الائتمان الكلي لعام (١٩٦٩م) إلى ١٦,٥% عام (١٩٧٤م).

(٢) مرحلة الركود (١٩٧٥ - ١٩٨٩م) وفيها تناقصت نسبة الائتمان الممنوح لبقية القطاعات من ١٢,٢% عام (١٩٧٥م) إلى ٥،٥% عام (١٩٨٩م).

(٣) مرحلة الانتعاش . وفي هذه المرحلة زادت نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة من ٧،٧% عام (١٩٩٠م) إلى ١٤,٧% عام (١٩٩٩م). مما يدل علي أن الائتمان الموجه لقطاع الصناعة زاد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الائتمان الكلي مما يدل علي اهتمام الحكومة السعودية بقطاع الصناعة وتنميته.

وأما عن مدي توافق الأهمية النسبية للائتمان الممنوح مع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الاقتصاد القومي فقد أظهرت الدراسة أن معامل التوافق كان سالباً في ٢٢ سنة ($\frac{1}{3}$ الفترة الزمنية) بمعني معاناة الصناعة من اختلال التوافق بين الأهمية النسبية لإنتاجها (مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي) وبين نصيبها في الائتمان الذي يمنحه القطاع المصرفي لكل القطاعات. وفي $\frac{2}{3}$ الفترة الزمنية ($\frac{11}{33}$) كان هذا المعامل موجباً، مما يعني حصول الصناعة علي ائتمان يفوق الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج المحلي

الإجمالي. ورغم كل ذلك فإن معامل الارتباط بين نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة ونسبة إنتاج الصناعة = ٠,٦٦٢ وهو ارتباط معنوي موجب مما يعني أن الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة يرتبط ارتباطاً موجباً مع الأهمية النسبية لإنتاج قطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه فالحاجة تدعو إلى:

(١) زيادة الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الزراعة بما يتوافق مع أهميتها النسبية في الاقتصاد القومي.

(٢) زيادة الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة بما يتلائم مع أهمية الصناعة النسبية أيضا في الاقتصاد الكلي.

الهوامش

١- د. عاطف السيد. **دراسات في التنمية الاقتصادية**. الطبعة (بدون)، دار المجمع العلمي، جدة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، من ص ٦٢ _ ٦٥.

- د. محمد زكي شافعي. **التنمية الاقتصادية**، الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٩م، جـ٢، ص ١٥٦.

٢- د. خلف سليمان الغمري. **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية. مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية**. الطبعة (بدون)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، جـ١ من ص ٨٧- ١٠٨.

٣- د. محمد علي الفرا. **مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية**. الطبعة الأولي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٧٢.

4- A.P. Thirlwall. " ***Growth and Development with Special Reference to Developing Economics***," 4th edit. English Book Society: Macmillan: 1989. PP 59 –

5- B.F Johnston. and Mellor. " The Role of agriculture in Economic Development " ***American Economic Review***, September 1961.

6- Balogh " ***Agriculture and Economic*** – Papers February: 1961.

٧- د. محمد علي الليثي. **التنمية الاقتصادية**. الطبعة (بدون)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٧.

٨- د. حسين عمر. **موسوعة المصطلحات الاقتصادية** الطبعة الثالثة، دار الشروق جدة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ١٩٠.

٩- **تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي**. التقرير السنوي. التقرير ٣٧ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، جدول (٢) من ص ٣٧٣- ٣٧٦.

المصادر العربية والأجنبية:

أولاً : المصادر العربية

١- **التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير ٣٧**، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢- السيد. (عاطف). **دراسات في التنمية الاقتصادية** . دار المجمع العلمي، جدة، ١٣٩٨/١٩٧٨.

٣- شافعي "محمد زكي". **التنمية الاقتصادية**. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٩م.

٤- العشري (حسين درويش) **التنمية الاقتصادية**. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

٥- عمر "حسين" **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**. الطبعة الثالثة، دار الشروق جدة، ١٣٩٣/١٩٧٩م.

٦- د. الليثى "محمد علي" **التنمية الاقتصادية**. الطبعة (بدون)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٩م.

٧- الفرا " محمد علي" **مشكلة الغذاء في الوطن العربي، والأزمة الاقتصادية العالمية**، الطبعة الأولي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٤٠٦/١٩٨٦م.

٨- النمري "خلف سليمان" **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية.** الطبعة (بدون) معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٦/١٩٩٥م.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1- A.P. Thirlwall, " ***Growth and Development with Special Reference to Developing Economics***," 4th edit, English Book Society: Macmillan: 1989, PP 59 –60.

2- B.F Johnston, and Mellor, " The Role of agriculture in Economic Development " ***American Economic Review***, September 1961.

3- -Balogh " ***Agriculture and Economic*** – Papers February: 1961.